

قراءة سوسيولوجية حول ظاهرة الهجرة الداخلية أسبابها

ودوافعها ودورها في النمو السكاني داخل المدن

A sociological reading about internal migration, its causes, motives, and its role in population growth

محمد بلعيد^{1*}، هويدي عبد الباسط²

¹ مخبر التنمية الاجتماعية وخدمة المجتمع، جامعة الوادي، الجزائر، belaid-mohamme-univ@eloued.dz

² مخبر التنمية الاجتماعية وخدمة المجتمع، جامعة الوادي، الجزائر، associa39@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2021/09/11؛ تاريخ القبول: 2022/01/25

ملخص : هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على واقع الهجرة الداخلية للسكان من خلال الإطلاع على أهم الدوافع الحقيقية لعملية تنقل الأفراد من مدينة إلى أخرى، والنتائج المترتبة لهذه الهجرة الأمر الذي خلق نمو سكاني ذات وتيرة عالية نظرا للمميزات التي توفرها المدن المستقطبة لهذه الهجرات من مميزات اجتماعية واقتصادية عالية، بالإضافة إلى التحولات العديدة التي طرأت على المهن وعلى أنظمة العمل وقطاع الخدمات المتضخم، فالإنتاج الزراعي أصبح عاجزا عن توفير فرص العمل ومستويات المعيشة مقبولة للسكان، لذلك يلجأ الأفراد إلى القيام بالهجرة الداخلية من أجل توفر جميع هذه المتطلبات المعيشية كون الهجرة الداخلية من أبرز المؤشرات المساعدة على النمو السكاني بأي منطقة حضرية.

الكلمات المفتاحية: الهجرة؛ الهجرة الداخلية؛ الحراك السكاني؛ النمو السكاني.

Abstract:

This study aimed to identify the reality of internal migration of the population by looking at the most important real motives for the process of moving individuals from one city to another, and the consequences of these migrations, which created population growth with a high rate due to the advantages offered by the cities polarizing these migrations of high social and economic advantages. In addition to the many transformations that have taken place in professions, work systems, and the bloated service sector, agricultural production has become unable to provide job opportunities and acceptable living standards for the population. Therefore, individuals resort to internal migrations in order to provide all these living requirements, since internal migration is one of the most important indicators of growth. population of any urban area.

Keywords: migration; internal migration; population; Population growth.

* المؤلف المراسل.

-الإشكالية:

نمت المراكز الحضرية وتوسعت بشكل تدريجي في أغلب المدن الجزائرية، وقد رافق هذا النمو عمليات تجديد لأجزاء عديدة من هذه المراكز على مر الزمن في العصور الماضية كانت الظروف والاحتياجات تتطور بشكل ضئيل وبطيء والمدن غالبا ما كانت تتغير بفعل مجموعة من الحركات السكانية فواقع اليوم أن الهجرة الداخلية تدخل ضمن البناء الاجتماعي للمدن الحضرية، وينشأ فيها أنماط مستحدثة وقيم اجتماعية جديدة ترتبط بها المشكلات الاقتصادية واجتماعية وحضرية متعددة، لعل من أهمها حدوث تزايد كبير لتعداد السكاني ونمو مختلف المدن وانعكاسه على واقع العمران السكان وعجز المؤسسات القائمة في المدينة عن تقديم الخدمات المتعلقة بالإسكان والمواصلات والتعليم وصحية، وظهور الأحياء المختلفة إلى جانب أزمة السكن بسبب مجموعة من المتغيرات الحضرية التي تجسدها تزايد تنقل الأفراد في الوسط الحضري وتطور الكبير للطرق ووسائل النقل والمواصلات، الأمر الذي سهل عملية التنقل لهذه المدن وهذا من شأنه تحويل المدينة من بيئة للإسكان إلى بيئة للتدهور الاجتماعي بسبب النمو السكاني المتزايد.

والجزائر كواحدة من هذه البلدان التي تشهد في الآونة الأخيرة معظم مدنها انتشار وتفاقم العديد من المشكلات الاجتماعية والإيكولوجية التي أصبحت تؤثر على الحياة الأفراد المجتمع الحضري هذه الأزمة الحضرية التي أدت إلى نمو الغير مخطط للمختلف السكنات العمرانية، وهذا ما نلاحظه في الواقع من خلال النقص الواضح في المرافق والخدمات الأساسية إلى جانب تدهور البيئة الفيزيكية ومشكلات الإسكان والتلوث والنقل وفوضى توزيع المرافق والتجهيزات بالمدن الحضري هذا كله ناتج عن نمو العمران الأمر الذي لجاء العديد من المدن إلى وضع إستراتيجيات وسياسات تخطيطية للتنظيم المجال باعتباره حاجه من حاجات الإنسان وله أهمية في دراسة المدينة .

ونتيجة لتزايد الهجرة الداخلية تتجه أغلب المدن الجزائرية إلى توسع عمراني كبير كحل لمواجهة هذه الظاهرة العصرية والناجمة عن تطور مختلف المجالات الحضرية في أغلب المدن التي انعكست عن طبيعة الحياة اليومية فأصبحت تنسم هذه المدن يتسارع والانفتاح الاقتصادي وقدر كبير من توفير للفرص العمل، فأصبحت كقطب جاذب للسكان من مدن المجاورة الأمر الذي شكل ارتباك في عمل المسؤولين والقائمين عن السياسة الحضرية كغياب التنسيق والتنظيم ووجود نقص في المشاريع التهيئة التي أصبحت إلزاما في معظم المدن من أجل مواكبة هذا النمو السكاني والذي غيرا البيئة الاجتماعية وأضف سمات للتطور التكنولوجي وأنعكاساته على الثقافة وعلى الأبعاد الاجتماعية والعمرانية، كذلك بروز العديد من المشكلات التي ترتبط بالأوضاع المميزة للمجتمع والظروف البيئية والتنظيمية .

ومن خلال هذا ترتبط دراستنا هذه إلى ظاهرة الهجرة الداخلية من خلال قراءة سوسيوجرافية بدوافع الهجرة الداخلية ونتائجها، والتي كان لها الأثر الكبير في زيادة هذا النمو والذي زاد بدوره في التوسع العمراني مما يعني علاقة هذا الهجرة في عملية تمركز السكاني في منطقة معينة وإحداث تغيرات اجتماعية وثقافية وعمرانية، وهذا ما دفعنا إلى جملة من التساؤلات والتي ستتكون بها المحاور الأساسية لهذا الموضوع وهي:

- ما هي أهم الدوافع المؤدية للهجرة الداخلية بداخل المدينة؟

- ما هي أهم الأسباب التي أدت للهجرة الداخلية بالمدن وما أصناف التنقلات في الوسط الحضري؟
- ما هي الآثار الإيجابية والسلبية للظاهرة الهجرة الداخلية ومدى علاقتها بزيادة النمو السكاني؟
- أهمية الدراسة: تكمن أهمية الدراسة في المبررات والأسباب التي جعلت الهجرة الداخلية نحو المدن حالة تستدعي البحث والدراسة كأتي:
- تزايد نسبة النمو السكاني في مدينة نتيجة تزايد الهجرة الداخلية نحوها.
- قلة الدراسات التي تتحدث عن الهجرة الداخلية وعلاقتها بالنمو السكاني.
- التطور الكبير الذي تشهده أغلب المدن الحضرية في مختلف المجالات، مما جعلها عامل استقطاب لتنقلات الأفراد الداخلية وبالتالي نمو سكاني في المدينة.

أولاً: رؤية في مصطلحات الدراسة

1-الهجرة: المفهوم، الأنواع، الدوافع

1-1- إشكالية تحديد المصطلح:

تعرف الهجرة السكانية على أنها مجموعة من التحركات السكانية التي تعكس رغبة الإنسان في مغادرة منطقة معينة يصعب العيش فيها أو تشهد نقص في مختلف الخدمات الاجتماعية والاقتصادية والصحية وغيرها من مستلزمات العيش اليومية، والانتقال إلى منطقة أخرى يعتقد أنه ستمكن من العيش فيها بصورة أفضل. (عبد الكريم الباقي، 14:1975)

1-2-التعريف في اللغة العربية:

اشتق لفظ الهجرة من لفظ هجر أي تباعد، وكلمة هاجر تعني ترك وطنه وانتقل من مكان كذا إلى غيره. ولفظ هجر ضد الوصل (هجرت الشيء هجرا) أي تركته وأغلفته، والهجرة هي انتقال الناس من موطن إلى آخر، وجاء في معجم لاروس الأساسي أن تعبير الهجرة يقصد به "خروج من أرض إلى أخرى سعياً وراء الرزق" (المعجم العربي لاروس، 87:1987)

الهجرة في اللغة تفيد معني الترك والمغادرة، ويقال " هجر الشيء إذا تركه " وقد أعطي الباحثون للهجرة تعريفات متنوعة، فالجغرافيون أو علماء السكان يعتبرونها ظاهرة جغرافية، وتعني انتقال السكان من منطقة جغرافية إلى أخرى قم ينتج عن ذلك تغير مكان الاستقرار الاعتيادي للفرد ومع ما في هذا التعريف من الصحة أنه يفتقر إلى الدقة والوضوح والتحديد في ما يتعلق بالبعد الزماني والمكاني، وهناك تعريف إحصائي للهجرة السكانية يعتبر أن كل حركة من خلال الحدود ما عدا الحركات السكانية، تدخل في إحصائيات الهجرة، وإذا كانت الحركة لمدة سنة فأكثر فتحسب هجرة وإذا كانت أقل من سنة تعتبر مؤقتة" (عبد الكريم الباقي، 19:1975)

1-3-التعريف القانوني للهجرة:

يعرف فقهاء القانون الدولي للهجرة، بأنها مغادرة الفرد لإقليم دولته نهائياً إلى إقليم دولة أخرى.

ومن هذا التعريف نجد أن فقه القانون الدولي قد اعتد بنية المهاجر... وعلى ذلك فإذا ترك الإقليم ونيته العودة إليه بعد أي مدة كانت طويلة أو قصيرة فلا يعتبر ذلك من وجهة نظر هذا الفقه هجرة.

ويعرف بعض الفقه الهجرة أيضا بأنها هي انتقال الأفراد من دولة لأخرى للإقامة الدائمة على أن يتم اتخاذ الموطن الجديد مقرا وسكنا مستديما.

كما تعرف الهجرة على أنها عملية التغيير الدائم في مكان الإقامة، وقد تشهد شخصا واحد أو أسرة أو ربما قرية بأكملها، إضافتان إلى أن الهجرة هي تغيير مكان السكن لرب الأسرة شرط أن تتبعها إقامة بشكل دائم في الوطن الجديد، على ألا تقل فترة الإقامة عن سنة واحدة. (ساجد عبد الكريم، عبد القادر محسن، 2018:13)

وتعتبر حركة الهجرة جزءا من الحركة العامة للسكان إذا أن حصيلة المواليد تدعي " حركة السكان الطبيعية " أو " نموهم الطبيعي " أو الهجرة إلى البلاد والنازحين منها " حجم الهجرة " وينسب إلى متوسط عدد السكان في السنة أو في خلال فترة مسماة، فيحصل معدل حجم الهجرة وهو يقيس حركة الهجرة الداخلية التي تحدث من البلاد إلى خارجها والعكس فيظهر هذا القياس مدى نشاط تلك الحركة. والفرق بين القادمين والنازحين أو الداخلين والخارجين يدعي " صافي الهجرة " أو ميزان الهجرة وإذا زاد عدد المهاجرين إلى البلد على عدد المهاجرين منه دعي الفرق " فيض الهجرة " وإذا نقص عنه دعي " غيظ الهجرة ".

2-تصنيف الهجرة:

للحجرة السكانية العديد من التصنيفات تختلف باختلاف نوعية الانتقال، فمنها تكون على أساس المكان الذي يتم الانتقال إليه، أو على أساس إرادة القائم بها أو على أساس مدة المستغرقة للهجرة، وتصنف الهجرة حسب المكان: إلى الهجرة الداخلية وأخرى خارجية.

2-1-الهجرة الداخلية:

تشير عملية الهجرة الداخلية إلى عملية انتقال الأفراد والجماعات من منطقة إلى أخرى داخل البلد واحد أو منطقة أخرى في نفس هذا المجتمع، والواقع أن هناك متغيرات تجعل الهجرة الداخلية التي يشهدها العالم يزد حجمها عن حجم الهجرات الدولية والخارجية ومن أهم هذه العوامل أن الهجرة الداخلية قليلة التكلفة، وتتميز بأنها تأخذ تيارات واتجاهات عكسية، بمعنى أن مناطق طرد السكان تجذب في نفس مهاجرين إليها، كما أن مناطق الجذب السكاني تطرد السكان إلى خارجها، وهنا يصدق قول البعض بصدد الهجرة عموما، أنه في كل حركة تنقل كبرى من مجتمع إلى آخر إلى التعويض عن طريقة حركة معاكسة من جانب السكان". (دحماني محمد بومدين، 2008/2009: 41)

وبالإمكان تقسيم الهجرة الداخلية ذاتها إلى نوعين:

أ-هجرة من إقليم إلى آخر ومن ولاية إلى أخرى ومن منطقة إلى ثانية أو من محافظة إلى أخرى داخل الدولة الواحدة وبين منطقتين يحملان نفس الصفات الثقافية والحضرية.

ب- هجرة ريفية حضرية وهي من أشهر أنواع الهجرات وأوضحها تلك التي يتم فيها انتقال الأفراد من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية.

وتزداد هذه الظاهرة داخل المجتمعات كلما زادت المدن من خصائصها كمراكز جذب وكلما اتسع نطاق مراكز الصناعية الجديدة في الوقت الذي يزداد فيها سكان المناطق الريفية فيزيد عن حاجة العمل الزراعي الحقيقي.

ولقد بدأت الهجرة الحضرية أو الحراك السكاني إلى المدن تتدفق إلى بشكل كبير وهذا على أثر التطور الكبير في سمات المعيشية والتي تظهر في نمطها الاجتماعي والثقافي والاقتصادي، حيث شهدت معظم المدن الكبرى ثورة في أسلوب حياتها بدخلها وظهرت فيها الحاجة إلى أيدي عاملة وهذا مما شجع عملية الانتقال إلى المركز التي أصبحت تتسم بأسلوب الحضرية تتوفر فيها جميع متطلبات حوافز تحسين المعيشة ، ولكن مع إسهام الهجرة في توفير هذه العملية ، فإن الهجرة الداخلية بدأت تشكل إحدى المشاكل الكبرى التي تعانيها المجتمعات نتيجة تزايد التعداد السكاني بدخلها بشكل يفوق الحجم الديموغرافي هذا من جهة ومن جهة أخرى ظهور العديد من الأزمات الحضرية كصعوبة في التنقل وتزايد الاكتظاظ السكاني مما أدى إلى ظهور سكنات عشوائية تتركز معظمها في أطراف وضواحي المدينة .

2-2- الهجرة الخارجية:

تشير الهجرة الخارجية إلى انتقال عدد من أفراد المجتمع إلى مجتمع آخر طلب لحوافز تحسين المعيشة أو فرارا من الاضطهاد أو تطلعا لغرض أحسن في الحياة أو غيرها، وتتخصر الهجرات الخارجية أو الدولية الرئيسة التي شهدها العالم في العصر الحديث فيها يلي:

ولازالت الهجرة الخارجية في الوقت الحالي من المسائل التي تشغل بال المجتمعات المتقدمة ودول عالم الثلاث نتيجة عدم استقرار اليد العاملة داخل المدن والحاجة المستمرة إلى محفزات تحسين المعيشة مما تجبرها على علية الانتقال وهذا ما دفعها إلى سن العديد من القوانين التي تنظمها إما بالتحديد أو المنع أو بالتعيين بتصنيف المهاجرين الذين يمكن قبولهم.

وتصنف الهجرة حسب إرادة القائمين بها إلى هجرة إرادية وهجرة قسرية أو اضطرارية أو مخططة وهي كالتالي:

* **الهجرة الإرادية:** وتشمل كل أنواع الهجرة الداخلية أو الخارجية التي يقوم بها الأفراد أو الجماعات بإرادتهم في التنقل من مكان أو منطقة أو بلد إلى آخر تغيير مكان إقامتهم المعتاد دون ضغط أو إجبار رسمي الهجرة الإطارية: هي نقل أفراد أو جماعات من أماكن إقامتهم الأصلية إلى أماكن أخرى، أو بعبارة أخرى إجبار السلطات لبعض الأفراد والجماعات على النزوح من منطقة معينة أو أخلاتها خشية كارثة كالزلازل أو الفيضانات أو الحروب وما إليها "" . (علي عبد الرزاق، 2005:145)

* **الهجرة الدائمة:** وتمثل الهجرة الدائمة عملية انتقال من منطقة الإقامة المعتاد إلى منطقة أخرى وما يصاحبه من تغير كامل لكل الظروف حياة المهاجرين المقيمين الذين يتركون محل إقامتهم الأصلي نهائيا ولا يعودون مرة أخرى.

***الهجرة المؤقتة:** فهي تمثل هجرة التي ينتقل فيها الأفراد أو الجماعات من منطقة إلى أخرى انتقالا مؤقتا، ومن أمثلة الهجرة بسبب العمل الخارجي أو داخل البلد لفترة مؤقتة، مثلما يحدث بالنسبة لهجرة عمال الترحيل في مواسم العمل أو هجرة العمالة الفنية وغيرهم إلى يفضل البلدان التي تتوفر فيها فرص العمل ومستويات الأجور المرتفعة ويطلق على هذا النوع من المهاجرين العائدين والذين يترددون بين حين وآخر على موطنهم الأصلي نظرا لارتباطهم بهذا الموطن لأسباب اجتماعية واقتصادية.

ثانيا-مدخل سوسيولوجي حول الهجرة الداخلية:

تشير عملية الهجرة الداخلية إلى عملية انتقال الأفراد والجماعات من منطقة إلى أخرى داخل البلد واحد أو منطقة أخرى في نفس هذا المجتمع، والواقع أن هناك متغيرات تجعل الهجرات الداخلية التي يشهدها العالم يزيد حجمها عن حجم الهجرات الدولية والخارجية ومن أهم هذه العوامل أن الهجرة الداخلية قليلة التكلفة ، وتتميز بأنها تأخذ تيارات واتجاهات عكسية ، بمعنى أن مناطق طرد السكان تجذب في نفس مهاجرين إليها، كما أن مناطق الجذب السكاني تطرد السكان إلى خارجها، وهنا يصدق قول البعض بصدد الهجرة عموما، أنه في كل حركة تنقل كبرى من مجتمع إلى آخر إلى التعويض عن طريقة حركة معاكسة من جانب السكان

والهجرة الداخلية أو تنقل الأفراد في مختلف المدن عملية سكانية تزايدت معدلاتها في العالم المعاصر بشكل ملحوظ نتيجة التحولات العديدة التي أطرات على المهن وعلى أنظمة العمل والإنتاج خلال القرن الماضي في أغلب المجتمعات وخاصة الانتقال من الإنتاج الزراعي إلى الإنتاج الصناعي وإلى العمل في قطاع الخدمات المتضخم فالإنتاج الزراعي أصبح عاجزا عن توفير فرص العمل ومستويات المعيشة مقبولة للسكان الريف لذلك ينظر إلى تنقل الأفراد بأنها علامات بارزة بالتحولات الجارية في قطاعات وطنيا وعالميا.

يفترض رسم حدود الفاصلة بين مفهوم تنقل الأفراد والهجرة بشكل عام وبين غيرها من المفاهيم المشابهة فالمهاجر ومثلا يختلف وعن المتنقلين لأننا لمهاجر الذي يغير مكان الإقامة المعتاد من منطقة إلى أخرى يختلف عن الذين ينتقل ومن بيت لآخر حتى ولو اضطروهم ذلك لتخطي حدود بلدهم لأن نقل مكان الإقامة في حالة المهاجر يترتب عنه بالضرورة نقل الحياة الإنسان المهاجر برمتها أما الذين تنقل بين المسكن وآخر قد يستمر في ممارسة حياته كلها فيم كان السكن لأولئك ذلك تجدر الإشارة إلى أهمية التميز بين التفاعل الاجتماعي والتنقل والهجرة فالتنقل الاجتماعي تعتبر من قبل تغيير المركز الاجتماعي والاقتصادي وربما يتم هذا التغيير داخل منطقة واحدة في المجتمع دون حاجة إلى انتقال إلى منطقة أخرى أو الهجرة كما أن الهجرة باعتبارها عملية تغيير فيزيقي في مكان الإقامة المعتاد وبالتالي تغيير جذري في حياة المهاجر غالبا ما يحقق حرك اجتماعي أ فقيا أو عموديا يصاحبهم تغيير في مستوى حياته الاجتماعية والاقتصادية والثقافية. (محمدي المالكي، 2000: 2)

وتختلف عملية انتقال الأفراد عن الهجرة بشكل عام فهي أقل تكلفة بحكم أن الانتقال يكون عادة مسافات قصيرة فضلا عن غياب مشاكل الخروج الدخول الحدودية التي تعترض في بعض الأحيان المهاجر وندول هذا بالإضافة إلى عدم تعرض المهاجر الداخلي إلى مشاكل اللغة وضروريات الاستعداد الخاص من النواحي الثقافية والنفسية والاجتماعية لمواجهة البيئة الجديدة في المجتمع المستقبل كما هو الحال في الهجرة الداخلية وكما هو معروف تمثل الهجرة من الريف إلى الحضر الجزء الأكبر من عملية الانتقال وخاصة بعد التطور الاقتصادي الذي شهدته المراكز الحضرية .

ويتم تصنيف عملية انتقال الأفراد ضمن الهجرة والتي تعود إلى الهجرة العامة وتصنف إلى الهجرة إرادية وهجرة فورية والهجرة الإرادية تشتمل لأنواع الهجرة داخلية أو خارجية والتي يقوم الأفراد أو الجماعات بإرادتهم إلى التنقل من مكان أو منطقة أو بلد إلى آخر وتغيير مكان الإقامة المعتاد دون الضغوط بينما يعني الهجرة القسرية إجبارية الأفراد أو الجماعات على الانتقال لأسباب سياسية أو طبيعية ويدخل في هذا النوع كلما يشير إليه مفهوم التهجير .

وتصنف الهجرة الداخلية حسب الزمن أوع ملية انتقال بصفة دائمة ومؤقت هو تمثل الدائمة عملية انتقال من منطقة الإقامة المعتاد إلى منطقة لأخرى وما يصاحبها من تغيير لظروف الحياة المقيمين الذين يتركزون محل إقامتهم الأصلي نهائيا ولا يعدون إليه بينما تشمل بصف ومؤقتة الأفراد أو الجماعات الذين ينتقلون من منطقة إلى أخرى انتقال مؤقتا بين أماكن سكنهم وأماكن عملهم. (محمدي المالكي، 2000:3)

1- الأسباب المؤدية إلى الهجرة الداخلية:

بدأت المساهمات النظرية المفسرة للهجرة الداخلية بالظهور في منتصف القرن التاسع عشر متأثرة بمفاهيم الاقتصاد السياسي السائد آنذاك والتي كانت تنظر للإنسان كأكأن اقتصادي يستجيب للضغوط المحيطة بعلل تحسين ظروفه المادية وللتحقيق طموحاته الاقتصادية وترجع عملية الهجرة الداخلية إلى أسباب كثيرة وهي متشابهة هو تداخله، لكن يمكن الإحاطة بها عموما على أنها أسباب ذات طبيعة اقتصادية واجتماعي أو بيئية والتي نلخصها كما يلي: (زكريا خضير وآخرون، 1991:14)

* الرغبة في ضمان وتأمين حياة اقتصادية أفضل لأن الركود الاقتصادي يؤدي إلى انخفاض مستوي وعدم التوازن الاقتصادي والاجتماعي بين الأقاليم والمناطق مما يدفع الأفراد إلى الانتقال كما أنا لاكتظاظ لسكاني يؤدي إلى عرض كبير لليد العاملة والذي يشكل ضيقا يفرض العمل فضلا عن تفشي البطالة وارتفاع مستواها وهذا بدوره يقود إلى الهجرة والانتقال ومن هذا وذلك نجد أن السعي في الحصول على مستوي معيشي أفضل من الحالي يشكل أحد أسباب الانتقال والهجرة إلى مكان آخر .

* الرغبة في الحصول على أوضاع سكنية جديدة وعلى جملة من خدمات التي تقدمها المدينة المراكز الرعاية الاجتماعية والثقافية والمواصلات ومختلف المرافق الخدماتية وهي بمجملها تمثل عوامل جذب في المدينة وتدفع إلى الانتقال .

* الرغبة في تحقيق بعض المكاسب السياسية والاجتماعية بالإضافة إلى الهروب من الصراعات العشائرية والقبلية وكذلك تمتع بأوقات الراحة والاستجمام وإشباع الحاجات الثقافية والبيئية. (سهاونة فوزي، 1982،

بحيث تتفاعل هذه الأسباب مع بعضها البعض وكذلك مع عدة عوامل أخرى وبالنتيجة يكون أمام الفرد قرار الانتقال. (منصور، 1984: 136)

2-دوافع الحقيقة للهجرة الداخلية إلى المدن: وتتمثل في التالي (منصور، 1984: 136):

*عدم قدرة المناطق المستقبلية للوفدين إليها فيتحمل تكاليف الباهظة المترتبة على توسع في إعداد الخبراء والفنيين من موطنها ما يدفعها إلى تلبية الاحتياجات من المناطق الأقل نمو والقريبة من عاصمة.

*تعمل بعض المناهج تعليم والتدريب في المناطق الحضرية في تخريج مهنيين يفضون عن احتياجات هذا الطبقات ويكون وأكثر ملائمة للسوق العمل في المناطق الأخرى.

*أدى التطور التكنولوجي المتزايد إلى زيادة نسبة المختصين والفنيين من إجمالي القوة العاملة بالمقارنة مع العقود الثلاثة الماضية وهذا ما يؤدي بدوره إلى زيادة الطلب عن هذه المهن بصورة تفرض العرض المتاح من هذه المهن في المناطق الحضرية.

*أدى النشاط الاقتصادي الذي حدث في السبعينات من القرن الماضي إلى انتعاش اقتصادي أدى بدوره إلى ارتفاع الطلب الكلي على العمالة ومن تم أطرت المناطق الحضرية إلى تلبية احتياجاتها من العمالة من المناطق الريفية. (سهاونة فوزي، 1982: 66)

*بلغت معدلات الخصوبة في المناطق مستويات متدنية جدا بحيث لمستطيع تأمين أحل السكان لذي كان لابد من الاستعانة بأعداد من القوي العاملة لمناطق الأقل تحضرا.

*اللامساواة في توزيع الدخل والموارد بين المناطق المرسل والمناطق المستقبلية للسكان من المتوقع أن تساهم انتقال الأفراد من منطقة لأخرى في زيادة التفاوت في النمو الاقتصادي

بين المناطق المرسل والمستقبل ما سوف يؤدي من حيث نتيجة إلى استمرار تيارات الانتقال وبالتالي إلى نمو سكاني كبير.

يلاحظ أن أعداد العمال العاديين غير المهرة في المناطق الحضرية أقل بكثير من العمال المهرة بسبب التوسع في التعليم والتدريب بحيث تغدو المناطق غير قادرة على توفير احتياجاتها تمثل هذه العمالة وخاصة بالنسبة لبعض المهن في قطاع الخدمات مما يشكل إمكانية تأمين عمل لهذه الفئة من العمال في المدينة أكثر من الريف ويدفعهم إلى الانتقال إليها.

ثالثا-التفسير الاجتماعي للمحددات الهجرة الداخلية:

تعتمد تحولات وتقلات الأفراد والعمال على ثلاثة من عوامل وهي التي تتصف بالأفراد أنفسهم والعوامل التي تتصرف إلى المدينة أو الدولة المستوردة العمالة والعوامل التي تتصرف إلى دول الأصل، ولا يجب خلط بين هذه العوامل ومجموعة العوامل المؤثرة على عملية تنقل الأفراد دائما والتي يطلق عليها عوامل الدفع وجذب أن تتصرف هذه العوامل الأخيرة إلى محددات قرار الهجرة والانتقال من مدينة إلى مدينة أخرى المستوردة وفيها نتناول العوامل المؤثرة على تحولات والتنقل وهي:(محدادي المالكي، 1984:

1-العوامل الخاصة بالأفراد والعمال المتنقلين إلى المدن:

تتصف هذه العوامل إلى الخصائص الديموغرافية مثل العمر ونوع ومستوي التعليم والحالية الاجتماعية وعدد الأطفال وعدد الأسرة المقيمين فعلا مع المتنقلين في المدينة المضيفة وطبيعة الصلات التي تربط بين المتنقلين وأفراد عائلته في دول لأصل، كذلك فإن المستوى الوظيفية العليا عادة ما يطبعون أسرهم إلى الدول المستوردة للعمالة، ومن ثم يتوقف ذلك الجزء من تحويلاتهم لتمويل احتياجات أسرهم في الدولة الأصل كذلك فإن وعي هؤلاء المتنقلين يفرض الاستثمار في الداخل والخارج قد يجعلهم يعزفون عن تحويل مدخراتهم إلى بلادهم أو مدينة إذا كانت فرض الاستثمار المرجع في هذه المدينة أو المنطقة محدود أما بالنسبة للعمال ذوي الاستثمار والمستويات الوظيفية المنخفضة فإنهم عادة ما يقومون بتحويل مدخراتهم إلى مدينة الأصل للتمويل احتياجات أسرهم كما أن نقص وعيهم يفرض الاستثمار المتاحة خارج دولهم يدفعهم إلى تحويل جميع مدخراتهم إلى مدينة الأصل عند الانتهاء إقامتهم في المدينة المضيفة (محدادي المالكي، 1984: 11)

2-العوامل الخاصة بمدن الجذب السكاني:

بالرغم من أنه قد يبدو أن التحولات في السلوك الخاص بالأفراد المتنقلين إلا أن العوامل الخاصة بالمدينة المستوردة العمالة تلعب دور هاماً في تحديد معدلات تدفق التحولات وتنقلات الأفراد إلى، فتحولات الأفراد والعمال لا تعد متغير خارجياً بالنسبة للاقتصاديات المدينة، فلا شك أنه في إطار أي نموذج اقتصادي كلي كبير الحجم الاقتصاد المدينة ما من المدينة المستوردة العمالة سوف تعد تحولات أخذ المتغيرات الداخلية أبتلك التي تحدد من داخل النموذج إذا أن المتغيرات الاقتصادية والمدينة المضيفة تلعب دورها في تحديد حجم التدفق الصافي للتحولات ويصفه عامة يعتمد التدفق الداخلي منا لمدينة على مجموعة من العوامل هي (محدادي المالكي، 1984: 12)

*إن معدلات النمو الاقتصادي ودرجة التقلب في النشاط المدينة المضيفة يؤثران على طلب على العمال للمتنقلين فالبرغم من أي الطلب على العمال والأفراد المتنقلين يعتمد على الظروف فائض الطلب في أي أسواق العمال ، فإنه يفرض أن العرض من عمال المتنقلين مرنة لانهائية وهو ما ينطلق إلى حد كبير على ظروف عرض في منطقة حضرية فإن معدلات النمو الاقتصادي ودرجة التقلب في مستوى النشاط الاقتصادي في هذه المدينة سوف تحدد إجمالي كمية الأفراد المتنقلين وشكل عام فإن معدلات النمو الاقتصادي تحدد مستويات الأجور التي يحصل عليها المتنقلين من خلال وظائفهم .

*إن معدلات التضخم في الدولة تحدد كمية المدخرات التي يمكن أن يحققها العمال أثناء إقامتهم فيها أد يترتب على ارتفاع معدل التضخم في الدولة تخفيض مستوى الأجر لأفراد ومن ثم مستويات مدخراتهم وتحويلاتهم ويرجع السبب في ذلك إلى أن التغيرات في الأجور الحقيقية عادة لا تتماشى مع التغيرات في مستوى الأسعار في الدولة.

*أن معدلات العائد للاستثمار المختلفة وبصفة خاصة الأصول المالية في الدولة تؤثر على اتجاه العمال والأفراد المتنقلين نحو تحويل مدخراتهم إلى مدينة أخرى إذا عادة ما يقبل المتنقلين نحو تحويل مدخراتهم

في أصول ترتفع درجة سيولتها بشكل عام تسهل عملية تحويل المدخرات إذا ما طرأ من عوامل ما يقتضي العودة السريعة للعمال.

*إن تحويلات الأفراد من مدينة لأخرى الأفراد من مدينة لأخرى تعتمد على نظرة الدولة إلى تحويلات العمل من حيث هيكل القيود المفروضة من جانبها على عمليات التحويل وكذلك درجة الاستقرار السياسي للدولة تلعب دور هاماً في التأثير على ميل المتنقلين نحو تحويل مدخراتهم إلى موقع آخر فكلما ازدادت درجة الاستقرار السياسي للدولة كلما مال المتنقلين نحو تأجيل قرار تحويل. (محدادي المالكي، 13:1984)

3-العوامل الخاصة بدول الجذب السكاني:

فيما يتعلق بدولة يفترض أن المتنقلين يقومون بإيجاد العديد من القرارات المتصلة بمكان الإقامة وأن على المتنقل أن يحدد ما إذا كان سيحفظ على المسكن فإذا ما قرر تحويل المكان فإن لابد بأن يقوم تجديد مكان الإقامة الرسم يوم كان العمل الدائم ويقوم المتنقلين بتحويل إلى موقع أخري لعرضيين الأول هو توفير الاحتياجات المعيشية للأسرة فيم مكان محددو الثانية والأسرة من العناصر المهمة المتعلقة بقرار التنقل أساسياً وعادة ما يتأثر هذا الجزء من تحويلات بأيمن الحوافز المختلفة للدولة والتي قد يهدف إلى الحد من عمليات التضخم كما ليتأثر بالحوافز في منطقة أخري والتي تهدف إلى زيادة عمليات التضخم تحويل وتلعب مستويات الدخل في الدولة الدور الأساسي في تحديد مقدار هذه التحويلات وبما أن هذه التحويلات سوف تستخدم لدعم استهلاك الأسرة فإن انخفاض مستويات الدخل هناك سوف يدفع بالمزيد من تحويلات للمحافظة على مستويات المعيشة .

ويلعب معدلات تضخم دور أساسياً في تقلبات الدخل بالنسبة للكثير من الدول ومن ثم يؤدي ارتفاع التضخم في الدول إلى تشجيع الأفراد نحو تحويل إلى مناطق سكنية أخري للمحافظة على مستويات الاستهلاك غير أن المناخ التضخم السكاني في الدولة الأصل يؤدي غالباً إلى تخفيض قيمة المستوي المعيشي. (محدادي المالكي، 13:1984)

من ناحية أخري فإن تحويلات الأفراد لأغراض الاستثمار تعكس فروق معدلات العائد على الأصول المالية بين المدينة وأخري في الدولة الواحدة فإن كانت معدلات العائد في المدينة الأصل أقل من المدينة المضيفة فإن المتنقلين سوف يفضلون الاحتفاظ بمدخراتهم ومن المفترض أن يكون المتنقل مهاجر هجرة مؤقتة بهدف حيث يتمثل الهدف في هذه الحالة في تكوين قدر محدد من الاستقرار ومع ذلك فإنه في ظل ظروف التنقل المؤقتة سوف أمام خيار الاحتفاظ بمسكن محدد ويقوم بتحويل قدر صغير منها لأغراض الحالة الأسرة وبالمطبع كلما زادت مدة الإقامة المتنقل أو توقع أقامته فترة طويلة فإن هي صبح أكثر اندماجاً في المدينة المضيفة. (شاكر بلخير، 15:2011)

رابعاً: أصناف تنقل الأفراد في الوسط الحضري العوامل المؤثرة في فيها وعلاقتها بنمو السكاني:

1-أسباب تنقل الأفراد:

إن تنقل في الوسط الحضري شيء لا بد منه لاسيما إذا تعلق الأمر بالأنشطة تجب القيام بها كالتنقل على سبيل المثال من المنزل إلى العمل كما يمكن أن يكون التنقل اختياريا أو طوعيا يتعلق بأوقات الفراغ مثلا ويمكن تقسيم تنقلات الأفراد في الوسط الحضري عموما إلى:

* **التنقلات المهنية:** تتمثل في التنقلات التي تتعلق بمهنة أو عمل فرد كالاكتفاءات وخدمة العملاء والتي تحدث عادة في ساعات عمل المقررة.

* **التنقلات الشخصية:** أما عن التنقلات الشخصية فهي تنقلات التي تقوم بها الأفراد بشكل طوعي اختياري ترتبط هذه تنقلات عادة بمراكز الأنشطة التجارية بغرض التسوق أو الترفيه.

* **التنقلات السياحية:** هي تلك التنقلات التي تتم عادة في مدن التاريخية ذات المعالم السياحية والمرافق الترفيهية كفنادق والمطاعم هاته التنقلات عادة ما تكون موسمية.

* **تنقلات الشحن والتوزيع:** تتعلق بتنقلات الشحن والتوزيع الشح وإمدادا لمصانع والمحلات للتلبية احتياجات للاستهلاك فتكون مراكز التوزيع مرتبطة بمنافذ بالتجزئة. (شاكرا بلخير، 2011: 15)

2- العوامل المؤثرة في الهجرة الداخلية:

إن طبيعة التنقل في الوسط الحضري ومدي كثافتها دليل على التطور الحضري للمدينة كما تعتبر عن قدرة المخططين على ضمان مدينة منظمة تؤدي وظائف على أكمل وجه وتوفير الراحة والأمان لسكانها فعندما يراد المحافظة على المدن العتيقة وتوسيعها تبرز مشكلة النقل كمسألة جد هامة بالإضافة إلى أسباب تنقل هنا كمجموعة من العناصر التي تتحكم في طبيعة وكيفية داخل المدينة وأهم العناصر:

* **أصل ومنبع الحركة:** هو مكان أو نقطة انطلاق الشخص نحو مقصد معين وفي المتوسط فإن واحد من سكان الوسط الحضري يقوم بثلاثة أو أربعة تنقلات في الوسط الحضري يوميا لغرض ما بحيث في كل مرة يتمثل الغرض بتوليد تنقل جديد وتتغير الفترة الزمنية بين تنقل آخر جديد حسب الغاية من التنقل.

* **نمط النقل:** يقصد بنمط النقل المستخدمة بحيث يتوقف اختيار نمط نقل معين على حساب بقية أنماط لنقل على عدد من عوامل كدخل والوقت وأنماط التنقل المتاحة والمتوفرة وتكنولوجيا.

* **المسلك المتبع:** يشمل المسلك أو المسار الطرق التي يتم استخدامها أثناء التنقل داخل المدينة حيث يمكن للمسالك المتبع أني تغير في أثناء احتقان المرور أو حالة وجود نشاط معين لكن في أغلب الأحيان يكون ويبقى ثابتا

* **المقصد:** يعني الوجهة النهائية المراد بلوغها أو المكان المتاحة نحوه يؤثره توزيع الأنشطة الاقتصادية في الوسط الحضري للمدينة بشكل كبير في تغيير المقصد المطلوب إلا إذا كان توجهه المتنقل هي العمل في السابق كان وسط المدينة مقصد أساسيا لكن انخفضت حصة الوسط المدينة من التنقلات بسبب زيادة تنقلات نحو ضواحي المدينة (لمية عبد الحق، 2011: 21)

3- الآثار الناجمة عن الهجرة الداخلية نحو المدن

أما من حيث الآثار الناجمة عن الهجرة الداخلية فإنها تأتي بصورة رئيسية من خلال تأثيرها على التوزيع الجغرافي والتركيب النوعي والعمرى والاقتصادي للسكان. وفي هذا الإطار فإن معظم الدراسات التي تناولت

الآثار الناجمة عن الهجرة الريفية-الحضرية أوضحت أن نسبة الأمية تقل بين المهاجرين ومعظمهم من الذكور في الفئات العمرية الوسيطة الأمر الذي يؤكد انتقائية الهجرة الريفية-الحضرية ويؤكد عطوي أن الآثار الناتجة عن الهجرة متنوعة ولا تقتصر على جانب واحد من جوانب الحياة بل تشمل نواحي عديدة كالتغير في حجم السكان، والتغير في التركيب العمري والجنسي للسكان، والتغير في النواحي الاقتصادية والاجتماعية. (عطوي عبد الله، 1993: 95)

ومن الآثار الناتجة عن التغير في حجم السكان هجر الفلاحين المهاجرين للعمل الزراعي مما يؤثر سلباً على القطاع الزراعي نتيجة لإهمال بعض المزارع الخاصة بالمهاجرين وعدم استثمارها بسبب انخفاض القوى العاملة التي يمكن الاعتماد عليها في زراعة هذه الأراضي واستثمارها ولا شك أن ذلك له أثر سلبي على اقتصاد المجتمع (محسوس محمد، 1986: 350).

ويذهب الخريف إلى أن الهجرة تؤثر في كل من مكان الأصل والوصول وفي المهاجر نفسه. كما أن هذه الآثار قد تكون إيجابية في بعض الأحيان وفي أحيان أخرى يمكن أن تكون سلبية. ومن الآثار الإيجابية للهجرة توفير الأيدي العاملة للقطاع الصناعي مما يسهم في التقدم والازدهار الصناعي، ويقترن هذا بتخفيف حدة البطالة في المناطق المرسل والمرسلين من خلال المساعدات النقدية والعينية التي يرسلها المهاجرون إلى أقاربهم وذويهم في المناطق التي هاجروا منها. وبالتالي فإن الهجرة قد تسهم في تخفيف حدة التباين في مستويات الدخل بين المناطق الجغرافية. (الخريف، 2003: 395)

كذلك فإن للهجرة الداخلية آثاراً سلبية تتمثل في إسهامها في نمو المدن بمعدلات سريعة لا يمكن للجهات المسؤولة في تلك المدن مواكبتها مما قد يؤدي إلى الضغط على الخدمات والمرافق العامة في المدن كما قد يؤدي إلى انتشار بعض مظاهر السلوك المنحرف وارتفاع معدلات الجريمة. وفي هذا الإطار تؤكد أغلب الدراسات أن الهجرة الريفية-الحضرية داخل المدن تؤدي إلى ارتفاع الكثافة السكانية فيها مما أدى إلى زيادة الضغط على المرافق والخدمات الاجتماعية والاقتصادية من تعليم ونقل وإسكان واستهلاك كهرباء ومياه. ومن جانب آخر فإن هذا النمو السكاني السريع في المدن قد يقابله تداخل المناطق الريفية وتفرغها من سكانها خاصة القادرين منهم على العمل. (إسماعيل عبد الفتاح عز الدين، 2003: 63)

4- التحليل الاجتماعي للعواقب الهجرات الداخلية:

تعتبر دراسة سكان المدينة ومختلف مميزات الاجتماعية والاقتصادية عنصر أساسيا في ظهور ظاهرة الهجرة الداخلية، وهي جزء جوهري يؤثر في النمو الحضري بوجه عام، حيث إن العديد من المخططات الخاصة بالمدن تركز في أهدافها على تنظيم حركة النقل والمرور ونمو السكان في المدينة وتوزيعهم وخصائصهم والمشكلات التي ترتبط بالسكن، كذلك تنطرق إلى مسألة التلوث والخدمات الاجتماعية المقدمة للأفراد، والمرافق العامة وأماكن الترويح.

ومن الأسباب الفعلية لتضخم أغلب المدن هي الهجرة بأنواعها وبأخص الهجرة الداخلية إضافة إلى الزيادة الطبيعية للسكان، سواء في المدن المتقدمة أو الدول النامية، كذلك فإن المهاجرين نحو المدن غالبا ما يستقرون في مناطق البلدة القديمة من المدينة، إضافة إلى متخلف ضواحي وأطراف هذه المدن والتي

تكون قريبة من مراكز عملهم أو من منطقة الأعمال المركزية والإدارية، حيث تتوفر سبل العمل وتوفير الوقت لهم، أو أنهم يستقرون في مناطق الحواف في المدينة حيث تكون أسعار الأراضي منخفضة، ما يمكنهم من بناء مساكن لهم أو أن يقوموا بإنشاء أكواخ وبيوت الصفيح كما هو الحال في العديد من المدن في الوطن العربي.

8- المقاربة السوسيولوجية للظاهرة الهجرة الداخلية:

يختلف تفسير ظاهرة الهجرة الداخلية في عدة اتجاهات، حيث توضح النظريات المفسرة لظاهرة الهجرة في اتجاهات المفسرين والمنظرين، فالمتخصص في الجغرافيا يقدم تفسير لظاهرة الهجرة الداخلية حسب خبراته الأكاديمية والاقتصادية يفسرها اقتصاديا ويقدم الاجتماعيون تفسيرات مرتبطة بالجماعة والمجتمع، ولذلك فتمة اتجاهات نظرية محددة في تفسير ظاهرة الهجرة الداخلية. (عبد الله، 2003: 22) ويعتبر البعد التفسيري في ظاهرة الهجرة الداخلية أحد المصادر التي تضيف أهمية خاصة أهمية خاصة على دراسة ظاهرة الهجرة، فمن الواضح أنه ليس ثمة اتفاق على نظرية واحدة في تفسير هذه الظاهرة، ولا زالت مختلف النظريات الثلاث تواجه جوانب قصور واضحة، فالنظرية الاقتصادية والجغرافية تقدم تفسيرات حتمية لظاهرة الهجرة ومعروف أن التفسير معيب لتجاهله الكثير من العوامل المؤثرة في تشكيل الظاهرة وتركيزه على عامل واحد .

أما النظريات الاجتماعية المفسرة لظاهرة الهجرة الداخلية فما زالت في طور التكوين وليس ثمة وضوح حقيقي لهذه النظريات بل أن النظريات الاجتماعية المفسرة للهجرة لم تحتل بعد مكانتها كاتجاه تفسيري في دراسة ظاهرة الهجرة الداخلية.

ومن جهة أخرى فإن دراسة المهاجرين قد تسهم أيضا في إيضاح ظاهرة الهجرة إلى المدن والعوامل المؤثرة في الانتقال من مدينة إلى أخرى وفي المهاجرين بشكل عام، بجانب أن مثل هذه الدراسات التي تتناول المهاجرين والنازحين في المجتمع قد تقدم إسهاما في تفسير تكيف النازحين سواء في المجتمع المدني أو في المجتمع الريفي وهذه النقطة لم تهتم بها معظم النظريات والتفسيرات المتعلقة بظاهرة الهجرة بشكل عام إلى المدن.

حيث نجد أن معظم النظريات تهتم فقط بالعوامل التي تعمل على طرد النازحين من مواطنهم الأصلية والعوامل التي تجذبهم إلى المجتمعات المستقبل أو موطن الجذب. (عبد الله عبد العني، 2003: 24) وهذه النظريات الاجتماعية أهملت تفسير العوامل المؤدية إلى تكيف المهاجرين في المجتمع الحضري أثر متطلبات التكيف على العلاقات الاجتماعية والخصائص الاجتماعية للنازحين، وحتى تلك الدراسات القليلة التي اهتمت بهذه النقطة ركزت تركيزا شديدا على العوامل الاقتصادية في تفسير عملية التكيف والاندماج داخل المدينة وأكدت هذه النظريات أن التكيف الاقتصادي للمهاجرين هو محطة الوصول إلى التكامل الثقافي للأفراد من خلال كسب معطيات الحضارية.

8-1- التفسير الاقتصادي لظاهرة الهجرة الداخلية:

ينظر التفسير الاقتصادي للظاهرة الهجرة الداخلية إلى العوامل الاقتصادية المؤدية إلى التنقل إلى الوسط الحضري، ورغم أن البعد الاقتصادي يستوجب النظر إلى العوامل الاقتصادية الجاذبة في المجتمع

الحضري، إلا أن معظم التفسيرات الاقتصادية لظاهرة الهجرة إلى المدن تركز على العوامل الاقتصادية في المجتمع فقط، وعموما فإن التفسيرات الاقتصادية تقترب من التفسيرات الحتمية للظاهرة بما يكتنف مثل هذه التفسيرات من عيوب تمثل في تجاهل تداخل العوامل المختلفة المؤثرة في سلوك الإنسان من ناحية فضلا عن تجاهل التعدد الكبير لمثل هذه العوامل ، ومن أهم العوامل المؤدية إلى للتفسير ظاهرة الهجرة نجد :

- إن حدوث الهجرة الداخلية من مدينة إلى أخرى يرتبط بعوامل طاردة وعوامل جاذبة وقد قيل هنا أن الحالة الاقتصادية المناوئة في الوطن الأصلي تدفع الناس إلى مغادرته وتركه وفي نفس الوقت فإن الحالة الاقتصادية الرائجة والجاذبة في المجتمع المدني تجذب المهاجرين إليه.

-إن سلوك المهاجر يساير نموذج تعظيم المنفعة الذي يفترض أن المتنقل أو النازح يستهدف تعظيم منفعة اقتصادية من خلال قيادة الهجرة من مدينة إلى أخرى.

وطبقا للتفسير الاقتصادي يري أن الدوافع التي تدفع الأشخاص للهجرة توصف بأنها دوافع اقتصادية وبمعنى آخر فإنه ينظر إلى المهاجرين على أنهم باحثون أساسا على الرزق وأسباب العيش، وهذا بما يتضمنه ذلك بالطبع من اتجاه النازح إلى حيث يجد العمل.

وقد تعرض التفسير الاقتصادي لبعض الانتقادات منها:

-إن التفسير الاقتصادي يتجاهل عوامل عديدة تتدخل في تفسير السلوك الإنساني وأنه أحد أشكال التفسيرات الحتمية وليس هناك ما يبرر الاقتصاد في دراسة الهجرة على إبراز الدور الذي تلعبه الأوضاع الاقتصادية في الموطن الأصلي مع نزوح العناصر المهاجرة وإغفال النظم والأنساق الاجتماعية الأخرى التي قد تتعاون فيها بينها بحيث تجعل من ذلك الموطن الأصلي منطقة دافعة أو طاردة لسكانها.

-إن التفسير الاقتصادي ينظر إلى المهاجر على أنه سيد قراره متجاهلا ظروف البلد المضيف وسياسيات الحكومات المختلفة في الحد من استقبال النازحين ويتجاهل هذا التفسير بذلك أثر الموانع القانونية والسياسات التي قد تحول دون نزوح المواطن إلى بلد آخر، فضلا عن موقف أبناء الشعب في المنطقة التي يري فيها المهاجر جذبا اقتصاديا. (أحمد أبو زيد، 1986:286).

-يتجاهل التفسير الاقتصادي أن النزوح قد يتم ليس لفقر المواطن الأصلي بالمقارنة بثراء وفرض العمل بالمجتمع المضيف ولكن بسبب سياسة الإفقار المقصود لمناطق الطرد.

8-2-التفسير الجغرافي لظاهرة الهجرة الداخلية:

يقوم التفسير الجغرافي على مقولتين أولاهما بتفسير سبب الطرد من الموطن الأصلي وثانيهما ترتبط بتحديد مجتمع الاستقبال أما عن النقطة الأولى فيقوم التفسير الجغرافي على مقولة ديموغرافية ، ويقوم هذا التفسير على افتراض أن ثمة توازن بين خصائص المنطقة وخصائص سكانها ، وهنا فإن الجغرافيون يرون أن الظروف الجغرافية والفيزيائية لكل منطقة تسمح بالاحتفاظ بعدد محدد من السكان وأن عدد يزيد منهم عن العدد المسموح يصبح عددا زائدا يدخل بمقتضيات الظروف الجغرافية للمنطقة ، ومن ثم فإن المخرج الوحيد أمام هذا العدد هو الهجرة إلى مكان آخر .

أما النقطة الثانية التي تقدم النظرية الجغرافية تفسيراً لها فهي اختيار مجتمع الاستقبال بالنسبة للنازح والمهاجرين، وتري النظرية الجغرافية أن النازح يختار مجتمع الاستقبال أو بالأحرى المنطقة الاستقبال في ضوء ظروفها الجغرافية مع ظروف منطقة الطرد، وثمة عامل آخر اهتم به الجغرافيون في تحديد المهاجرين لمنطقة الجذب التي يهاجر إليها ألا وهو عامل المسافة، وطبقاً لذلك العامل فإن عدد المهاجرين إلى بلد معين يرتبط عكسياً مع طول المسافة التي تفصل بين هذا البلد والموطن الأصلي الذي خرج منه المهاجر بينما يرتبط طرداً مع فرض العمل المتاحة . . (أحمد أبو زيد، 1986: 277)

8-3- التفسير الاجتماعي والثقافي لظاهرة الهجرة الداخلية نحو المدن:

يختلف التفسير الاجتماعي لظاهرة الهجرة الداخلية عن التفسير الجغرافي والاقتصادي من حيث أن تفسير غير حتمي فهو لا يركز على عامل وحيد في الهجرة الداخلية هذا من جهة ومن ناحية أخرى فهو لا يركز على عوامل الطرد وحدها بل بنظر إلى الهجرة والنازحين نظرة متكاملة، فيرى أن المهاجرين على أنهم حلقة وصل تربط بين مجتمع الإرسال ومجتمع الاستقبال وأن الظروف السائدة في كل المجتمعين تلقي بآثرها على الهجرة ككل وتحدد قرار الانتقال والاتجاه والمدة ، بجانب أنه يعتمد أساساً على الواقع بمعنى أنه يعتمد في استخلاص ما يتوصل إليه المبحوثين وذلك من خلال أدوات البحث الاجتماعية والأنثروبولوجية والمتمثلة في المقابلة والاستبيان والملاحظة وغيرها.

-الخلاصة:

ومن خلال ما تقدم عرضه نتوصل في الأخير إلى أن الهجرة الداخلية لها علاقة كبيرة بظاهرة النمو السكاني في المدينة، وقد أثرت فعلاً وبشكل كبير في تغيير التركيبة السكانية للمدينة من خلال اختلاف نوعية الأفراد المتققلين إليها.

بحيث ساهمت هذه الهجرة الداخلية في زيادة النمو السكاني بداخل المدينة وهذا راجع إلى المميزات الموجودة بداخلها من مراكز تجارية وخدماتية وأنشطة اقتصادية وتخلق العديد من فرص عمل وغيرها، وهذا كدافع لعملية التنقل أو الهجرة من مدينة إلى أخرى وحتى الاستقرار فيها وهذا من شأنه أن يساهم في رفع التعداد السكاني في النطاق الحضري، وهو من الآثار السلبية للهجرة الداخلية أما الإيجابية تتمثل في تنوع الثقافات ورفع المستوى الاقتصادي وسد احتياجات المدينة من الموارد البشرية.

بهذا تعد الهجرة الداخلية من القضايا الأساسية المتداولة في الساحة الوطنية، والتي تسعى إلى السيطرة عليها معظم الحكومات باعتبارها من أبرز العوامل المحافظة على تغيرها واستمرار تطورها ولارتباطها الوثيق بأبعاد التنمية البشرية ومشاريع الإصلاح والتطوير الشامل، وتعني الهجرة الداخلية بالمفهوم الواسع الصلة التي تربط الفرد بالدولة التي يقيم فيها بشكل مستمر ويرتبط بها جغرافياً وتاريخياً وثقافياً، ومن أهم مؤشرات النمو السكاني والتغيرات على البيئة السكانية، و تتقل مستمر من مدينة لأخرى، والتغير الديموغرافي، حرية البحث عن الحوافز المعيشية وغيرها من المؤشرات التي تمثل المفهوم العام للهجرة والتي تشكل القيم الأساسية للمواطنة مهما اختلفت المنطلقات الفكرية والمعتقدات الدينية للفرد المهاجر .

- الإحالات والمراجع:

- 1- الشباب المصري. (2010). والهجرة غير الشرعية". المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجناائية. قسم بحوث الجريمة. القاهرة.
- 2- المعجم العربي لاروس. (1987). مكتبة أنطوان، الطبعة الأولى، بيروت. -14
- 3- الخريف رشود محمد. (1998). التحضر في المملكة العربية السعودية. دراسة في تعريف المدن وتوزيعها الحجمي -14 ومعدلات نموها السكاني. جامعة الملك سعود، كلية الآداب، مركز البحوث.
- 4- عطوى عبد الله. (1992). الإنسان والبيئة في المجتمعات البدائية والنامية والمتطورة. بيروت: مؤسسة عز الدين للطباعة -14 والنشر.
- 5- عبد الله عبد الغني غانم. (2002). المهاجرون، دراسة سوسيوأنثروبولوجية. جامعة الإسكندرية. كلية الأب. ط2 .
- 6- عبد القادر القصير. (2008). الهجرة من الريف إلى المدن. دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت.
- 7- على عبد الرزاق حلى. (2008). علم الاجتماع السكان، كلية الأدب. جامعة الإسكندرية. دار المعرفة الجامعية.
- 8- زكريا خضر. السباعي بسام. (1991). إستراتيجية الوطنية المفتوحة للهجرة الداخلية في الجمهورية العربية السعودية.
- 7- سهاونة فوزي. (1982). الهجرة دولية " ماضيها، حاضرها، مستقبلها " مطبوعات الجامعة الأردنية.
- 8- محمدي المالكي. ياسر سلمي. (2000). الهجرة الداخلية والعائد في الضفة الغربية قطاع غزة. معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية. ماس للطباعة ونشر.
- 9- محسوس، محمد. (1986). المملكة المغربية وهجرة الأرياف". في إصدار المعهد العربي لإثراء المدن. الهجرة من الريف إلى المدن في الوطن العربي. أسبابها. مشكلاتها. مستقبلها. الرياض مطابع جامعة الملك سعود.
- 10- أحمد أبو زيدا. (1986). الهجرة وأسطورة العودة. مجلة عالم الفكر. المجلد السابع عشر. العدد الرابع.
- 11- إسماعيل، عبد الفتاح عز الدين. (2003). تيارات الهجرة الداخلية لمحافظة القاهرة للسنوات (1986 - 1996). السكان بحوث ودراسات. العدد 66. القاهرة. مركز البحوث والدراسات السكانية. ص 14/05
- 12- عبد الكريم الباقي. (1975). الهجرات وتحركات السكان. مجلة عالم الفكر. المجلد الخامس. العدد الرابع.
- 13- شاكر بلخضر . (2010/2011). مشروع القطر الحضري بمدينة بآنته. دراسة أشرفية ،مذكرة ماجستير . الجزائر. بآنته.
- 14- لامي عبد الله. (2010/2011). خدمة النقل الحضري الجماعي وعلاقتها بالبعد الاجتماعي. مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر. اقتصاد نقل الإمداد، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير . جامعة الحاج لخضر. بآنته.
- 15- المعجم العربي لاروس. (1987). مكتبة أنطوان، الطبعة الأولى، بيروت.